

تقرير

اجتماع فريق الخبراء
بشأن مناقشة تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة
بيروت، ٣١ كانون الثاني/يناير - ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥

موجز

تستمد اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا اهتمامها بالسياسات الاجتماعية من الصكوك الدولية العديدة التي كرس هذا الاتجاه. وقد تجسد هذا الاهتمام في مجموعة من الأنشطة يندرج ضمنها اجتماع فريق الخبراء بشأن مناقشة تقرير السياسات الاجتماعية، الذي عقد في بيت الأمم المتحدة، بيروت، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

وكان الهدف من تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة هو تقديم تحليل للسياسات الاجتماعية، والتعرف على السبل الكفيلة برفع مستوى تكاملها وفعاليتها في البلدان العربية. وهذا التحليل هو تحليل مقارنة يشمل بعض البلدان المتقدمة (مثل كندا والنرويج) كما يشمل بلدانا أخرى بلغت مراحل مختلفة من التنمية (مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية).

واستهدف هذا الاجتماع مناقشة مسودة تقرير السياسات الاجتماعية وفق أبوابه الرئيسية التالية: (أ) تحديد مفهوم السياسات الاجتماعية؛ (ب) فحوى السياسات الاجتماعية من حيث القيم والإيديولوجيات والهيكليات؛ (ج) وظائف السياسات الاجتماعية في إطار المشاكل الاجتماعية والتطور المجتمعي؛ (د) عمليات السياسات الاجتماعية بما تشمله من نماذج وحقائق وشروط؛ (هـ) ملامح السياسات الاجتماعية في البلدان العربية.

ويتضمن هذا التقرير عرضا موجزا لأبرز النقاط التي أثارها المشاركون في الاجتماع وأبرز الاستنتاجات والتوصيات التي خلصوا إليها.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	١مقدمة
		<u>الفصل</u>
٣	٣-٢أولاً- التوصيات الصادرة عن الاجتماع
٣	٢ألف- التوصيات
٣	٣باء- الاستنتاجات
٤	٦-٤ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
٤	٥ألف- تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة
٥	٦باء- إصدار تقارير دورية حول السياسات الاجتماعية في المرحلة المقبلة
٦	٨-٧ثالثاً- الحضور وتنظيم الاجتماع
٦	٧ألف- مكان الاجتماع وتاريخ عقده
٦	٨باء- الحضور
٧	المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

١- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع فريق الخبراء بشأن، مناقشة تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة، الذي عقد في بيروت، خلال الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وكان الهدف من الاجتماع مناقشة تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة بجميع فروعها وإصدار تقارير دورية حول السياسات الاجتماعية في المرحلة المقبلة. ويتضمن هذا التقرير عرضاً لأبرز التوصيات والاستنتاجات التي خلص إليها المشاركون وأهم النقاط التي أثيرت في المناقشة حول الموضوع الرئيسي ومختلف فروعها.

أولاً- التوصيات الصادرة عن الاجتماع

ألف- التوصيات

٢- تركزت أبرز اقتراحات المشاركين فيما يتعلق بتقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة الذي كان موضوع الاجتماع على ما يلي:

(أ) استكمال البيانات الناقصة في بعض جداول التقرير وتحديث بعضها الآخر وحذف ما ورد بخصوص "مؤشر فرديوم هاوس" (Freedom House)؛

(ب) حذف القسم الخاص بملامح السياسات الاجتماعية في البلدان العربية وإدراجه بصيغة ملحق؛

(ج) الحاجة إلى تحديد النتائج السلبية لعملية التحديث والعولمة، وتأثيرها على مستويات التنمية الاجتماعية كافة، وبالتالي تأثيرها على رسم السياسات المعنية بالتنمية الاجتماعية؛

(د) من حيث مجالات السياسات الاجتماعية الواردة في الفصل الثالث من التقرير، اقتراح إدماج نتائج وآثار عملية العولمة على كل قطاع على حدة مثل قطاع الصحة، وقطاع التعليم، والعمالة والبطالة، والفقر والأمن الاجتماعي، وغيرها من القطاعات.

باء- الاستنتاجات

٣- استخلصت من المناقشات النقاط التالية:

(أ) يجدر التمييز بين وجود العولمة باعتبارها واقعا، لا خيار إلا بالتعامل معه من جهة، ونمط العولمة القائمة التي تثير تساؤلات كثيرة من جهة أخرى. فغالبيتها البلدان النامية لا تملك إلا الانصياع والاستجابة لمتطلبات العولمة، بحكم كون مصادرها تخضع لإمكانات وقرارات البلدان المتقدمة بزيادة شركاتها عبر الوطنية. ولذلك يلاحظ أن بلدانا قليلة حتى الآن قد تمكنت من تحقيق تحصيل محدود لمصالحها الاقتصادية وتجنب مجتمعاتها الآثار السلبية لظاهرة العولمة؛

(ب) على الصعيد المفاهيمي، لم يبرز التمييز بين النمو والتنمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية عندما استقلت معظم الدول بعد قرون طويلة من الاستعمار. وهكذا اتخذ تطور البلدان الصناعية مسارا واضحا في

التركيز على قضية النمو الاقتصادي أولاً، ومن ثم القضايا الاجتماعية تأتي لاحقاً بعد استكمال بناء القاعدة الاقتصادية على صعيدي النظرية والتطبيق معاً. وعلى نقيض ذلك، تأتي مهمة السياسات العامة في البلدان النامية مطوقة بضغوط شديدة في سعيها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آن معا وفي ظل بيئة دولية غير ملائمة وإرث استعماري استنزف مواردها وأثقلها بالفقر والبطالة والمعاناة؛

(ج) لا يمكن حصر البحث في موضوع البيئة ضمن نطاق الموارد المادية فحسب، لأن مفهوم البيئة هو أوسع بكثير من ذلك. فهو يتضمن أبعاداً للتنمية البشرية في استدامة امتدادها وحراجه قضاياها الحيوية. وهنا يبرز التباين ساطعاً بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية على صعيد العوامل المسببة لتدمير البيئة وتلويثها. فعلى صعيد استخدام الطاقة الناضبة، مثلاً، يتحكم الفقر بممارسات البلدان النامية، بينما يهيمن الترف والتبذير على سلوكيات البلدان المتقدمة؛

(د) رغم أهمية المنظمات غير الحكومية وتعاضم دورها على صعيد التنمية، تؤكد الوقائع أن المنظمات المانحة احتوت العديد من المنظمات غير الحكومية بما تقدمه لها من دعم على صورة مشاريع تقوم هذه المنظمات بإعدادها، الأمر الذي بات يهدد بتجريد هذه المنظمات من خصوصيتها بدعوى تعزيز إمكاناتها؛

(هـ) تظهر تجربة العقدين الماضيين بوضوح أن برامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة التي بشرت بضرورة تقليص دور الدولة لمصلحة دور السوق، قد عادت لتؤكد أهمية دور الدولة وحيويته. فالحقيقة هي أن الأسواق، وإن كانت قادرة على تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد، تقف عاجزة عن تحقيق العدالة في توزيع حصاد النمو والتنمية، هذه العدالة التي تكون جوهر التنمية من منظورها الإنساني؛

(و) تؤكد التجربة المعاصرة للتنمية، في إطار استراتيجيتها الدولية الموجهة، على أن زخم العولمة الذي تعاضم بممارسات برامج الإصلاح الاقتصادي قد أفرز نتائج سلبية على واقع التماسك الاجتماعي في الغالبية الساحقة من البلدان النامية بما فيها البلدان العربية، وهذا ما لا يمكن إغفاله في مناقشة مسائل السياسات الاجتماعية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

٤- تركزت المناقشات على محورين رئيسيين، أولهما تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة الذي هو موضوع الاجتماع، وثانيهما الأنشطة الخاصة بإصدار تقارير دورية حول السياسات الاجتماعية في المرحلة المقبلة.

ألف- تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة

٥- تناولت المناقشة تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة وفق فصوله الرئيسية التالية:

(أ) الفصل الأول: يتضمن تحديد مفهوم السياسات الاجتماعية، ويتطرق إلى هياكل السياسات الاجتماعية وعملياتها المختلفة بهدف توفير إطار متكامل للسياسات الاجتماعية، وقد تركز هذا الإطار على تحديد عام وشامل لمعنى السياسات الاجتماعية دون التطرق إلى بعض العناصر المكونة لهذه السياسات، مثل الرفاه الاجتماعي والرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية؛

(ب) الفصل الثاني: يتضمن تحديدا لفحوى السياسات الاجتماعية من حيث القيم والأيدولوجيات والهيكليات، كما يتضمن تغطية شاملة لمساهمة المؤسسات الاجتماعية بانتماءاتها المختلفة (الدولة، الأعمال، المهنيون، المجتمع المدني) وبمستوياتها المختلفة أيضا في الخدمات الاجتماعية والمفاهيم الداعمة للحماية الاجتماعية؛

(ج) الفصل الثالث: يتناول وظائف السياسات الاجتماعية في إطار المشاكل الاجتماعية والتطور المجتمعي، وقد اعتبر هذا الفصل بمثابة إطار مفاهيمي يعنى بإعلام صانعي السياسات الاجتماعية بالمضمون المنطقي للسياسات الاجتماعية والإجراءات الواجب اتخاذها لرسم مثل هذه السياسات؛

(د) الفصل الرابع: يتناول عمليات السياسات الاجتماعية بما تشمله من نماذج وحقائق وشروط، والصفات المميزة للنماذج الأساسية، ويعنى ببناء نموذج شامل يجمع بين المراحل المهمة في رسم السياسات وتنفيذها، ويتضمن هذا الفصل أيضا محاولة للتعرف على الظروف المؤثرة التمكينية أو المانعة في كل مرحلة من المراحل ومناقشتها، وأخيرا يتناول الممارسات الموجودة في البلدان العربية وغيرها من البلدان المشمولة بالتحليل في هذا السياق؛

(هـ) الفصل الخامس: يتضمن ملامح عن السياسات الاجتماعية في البلدان العربية، وتوصيات لدول المنطقة، بعضها يتصل بقضايا السياسات عموما والبعض الآخر يتطرق لقضايا أكثر تركيزا على قطاعات أو مشاكل معينة، وكذلك مقترحات بشأن التقارير الدورية حول السياسات الاجتماعية ودورها الإيجابي في تقديم المساعدة.

باء- إصدار تقارير دورية حول السياسات الاجتماعية في المرحلة المقبلة

٦- ركزت المناقشات التي أثيرت حول هذا الموضوع على النقاط التالية:

(أ) يتركز هدف السياسة الاجتماعية على تحقيق رفاه الأفراد في المجتمع. فهي تسعى إلى تعزيز إيجابيات المسار، وتطوير سبل مواجهة سلبياته. وتحقيق هذا الهدف نكتنفه صعوبات كبيرة تنبع من طبيعة موضوع السياسة الاجتماعية ومن كونها لا تشكل كيانا مستقلا بل موضوعا تشابكيا، بحكم تداخلها الكثيف مع فروع المعرفة الاقتصادية والسياسية والقانونية والتاريخية والثقافية وغيرها؛

(ب) مقارنة قاعدتي التنمية الاقتصادية والاجتماعية على صعيد الفكر والنظرية والتحليل، والآليات والسياسات والمؤشرات تظهر وجود فجوة واسعة بين التنمية الاقتصادية المتقدمة والتنمية الاجتماعية المحدودة الإطار والمضمون في هذا المجال. وهذا الوضع ينبغي أن يشكل بحد ذاته دافعا نحو بذل جهد مضاعف لردم الفجوة القائمة في البناء التنموي؛

(ج) شمول التغطية لمراجعة تجارب البلدان العربية، وقد يقتصر الأمر في البداية على أعضاء الإسكوا، ثم تعزز هذه التجارب بحالات مختارة غير عربية أثبتت نجاحها بهدف المقارنة؛

(د) اعتماد التحليل على اختيار القضايا الاجتماعية ذات الأولوية وتصنيفها بحسب فعاليتها وطبيعتها أثارها باستخدام معيار التنمية البشرية بشقيه: بناء القدرات البشرية، ثم إيجاد فرص مناسبة لاستخدامها. فالقضايا ذات التأثير الإيجابي على خلق القدرات تتضمن التعليم واكتساب المهارات والرعاية الصحية والاندماج

الاجتماعي، تقابلها المشاكل الحيوية ذات التأثير السلبي على الصعيد الاجتماعي البشري مثل سوق العمل والبطالة والفقر وموقع المرأة وغيرها؛

(هـ) تحديد تجربة كل حالة عربية على صعيد هذه القضايا الحيوية الواردة أنفا مع التركيز على موقف السياسات الاجتماعية في التعامل معها، ثم استخلاص الأنماط التي يمكن استنتاجها من هذه التجارب؛

(و) تصنيف هذه الأنماط بحيث تكون القاعدة التطبيقية لبناء سياسة اجتماعية عربية متكاملة في إطار محاولة بناء نموذج تحليلي يتيح تفعيل التنسيق والتناغم فيما بينها.

ثالثا- الحضور وتنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ عقده

٧- عقد اجتماع فريق الخبراء بشأن مناقشة تقرير السياسات الاجتماعية المتكاملة في بيت الأمم المتحدة، بيروت، في الفترة من ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

باء- الحضور

٨- شارك في الاجتماع عدد من الباحثين والخبراء الذين يمثلون جهات أكاديمية ومنظمات أهلية ومراكز أبحاث من بلدان مختلفة في المنطقة بالإضافة إلى المختصين من الإسكوا بالسياسات الاجتماعية. وترد قائمة المشاركين في مرفق هذا التقرير.

- -
المرفق

قائمة المشاركين

- السيدة صفاء الباز
مساعد معالي وزير الصحة والسكان
لشؤون المجلس القومي للسكان
مصر
هاتف: ٢٠٢-٥٢٤٠٢٨٨
فاكس: ٢٠٢-٦٨٢٥٨٢٥
- السيدة حنين السيد
البنك الدولي
بيت الأمم المتحدة
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٩٨٧٨٠٠
فاكس: ٩٦١-١-٩٨٦٨٠٠
- السيد طاهر كنعان
الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
عمان، الأردن
- السيدة فهمية شرف الدين
أمين عام
الجمعية العربية لعلم الاجتماع
بيروت، لبنان
هاتف: ٠٣-٨١٥٨٢٠
فاكس: ٩٦١-٠٥-٩٥٠٢٠٩
- السيد محمد صالح
أستاذ معهد الدراسات الاجتماعية
هولندا
هاتف: +٣١-٧٠-٤٢٦٠٥٧٣
فاكس: +٣١-٧١-٥٢٧٣٩٠٢
- السيد نادر عزت سعيد
مدير برنامج تطوير الدراسات
رام الله، فلسطين
هاتف: ٩٧٠-٢-٢٩٥٩٢٥٠
فاكس: ٩٧٠-٢-٢٩٨٦٤٠٢
- السيدة فريدة اللبناني
أستاذة في الحقوق
جامعة محمد الخامس
المغرب
هاتف: ٢١٢-٦١٢٤٩٩٦٨
فاكس: ٢١٢-٤٤٣٠٦٤٦٧
السيد دارم البصام
- أستاذ في علم الاجتماع
جامعة تونس
تونس
هاتف: ٢١٦-٧١٧٤٠٠٧٨
- السيد مصطفى أديب
مدير عام
مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية
بيروت، لبنان
هاتف: ٠٣-٢٤٧٤١٧
- السيد كمال حمدان
رئيس القسم الاقتصادي
مؤسسة البحوث والاستشارات
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٨٦٧٦٠٥
فاكس: ٩٦١-١-٧٩٢٠٥٨
- السيدة هدى رزق
أستاذة في معهد الدراسات الاجتماعية
الجامعة اللبنانية
بيروت، لبنان
هاتف: ٠٣-٥١٥٤٦٣
- السيد نجيب عيسى
أستاذ
كلية العلوم الاجتماعية
الجامعة اللبنانية
بيروت، لبنان
هاتف: ٠٣-٥١٥٤٦٣
- السيد ميشال عيس
أستاذ محاضر في جامعة القديس يوسف
بيروت، لبنان
هاتف: ٠٣-٢٦٩١٤٥
فاكس: ٠١-٧٤٢١٩٨
- السيد حسن حمود
أستاذ
الجامعة اللبنانية الأميركية
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٨٦٧٦١٨
فاكس: ٩٦١-١-٨٦٧٠٩٨

السيد باسل البستاني
مستشار اقتصادي
عمان، الأردن
هاتف: ٠٧٩٥٧٩٢٥٤٥
فاكس: ٩٦٢-٦-٥٥١٧٣١٠

السيد أنطوان حداد
رئيس شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني في الإسكوا
سابقا
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٧٥٢٣٧٦

السيد جورج القصيفي
رئيس قسم التنمية المحلية في الإسكوا سابقا
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٧٥٢٣٧٦

السيد أنطوان قسطنطين
مدير عام
مؤسسة الصفدي
بيروت، لبنان
هاتف: ٩٦١-١-٣٣٠٤٤٠
فاكس: ٩٦١-١-٣٣٧٦٢٨

السيد نبيل مرزوق
مستشار اقتصادي
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: ٩٦٣-١١-٦٣٢٢٦٤٣
فاكس: ٩٦٣-١١-٦٣٢٢٦٤٣

السيدة سهير حبيب
رئيسة جمعية قدامى الموظفين الدوليين في مصر
القاهرة، مصر
هاتف: ٢٠٢-٣٣٨٣٨٧٧
فاكس: ٢٠٢-٧٦٠١٠٨١